

سياسة أمريكا الخارجية والقوى المشاركة في صنعها

9. مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية

د. محمد عبد العزيز ربيع

إن من مميزات المجتمع الأمريكي إقامة المؤسسات الخاصة غير الربحية، والسماح لها بممارسة نشاطات بحثية وإعلامية واجتماعية تستهدف التعبير عن أفكار القائمين عليها والترويج للقضايا التي تؤمن بها. وهذا جعل بإمكان التيارات الفكرية والأقليات العرقية الدخول مجال صنع وتوجيه السياسات العامة، وذلك بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياتها المالية والبشرية، وأهميتها الاقتصادية والإعلامية. وتعتبر مراكز البحوث والدراسات في مقدمة المؤسسات التي تقوم بدور أساسي في صنع وتوجيه سياسات أمريكا الخارجية. وتمارس تلك المؤسسات نشاطاتها من خلال متابعة السياسات العامة للدولة، وتقييم برامجها وانجازاتها، واقتراح برامج وسياسات بديلة. وحيث أن تلك المؤسسات تتمتع بالاستقلالية، فإنها تقوم باستخدام مختلف الوسائل المشروعة والمتاحة لإيصال آرائها ومقترحاتها للجهات المشاركة في صنع القرار، والمساهمة في تشكيل الرأي العام. وبالرغم من أنها لا تمثل رأي الأغلبية الشعبية، إلا أنها تعمل باستمرار على إعادة تشكيل رأي تلك الأغلبية بما يتفق مع وجهة نظرها وفهمها الخاص لمصالح أمريكا الحيوية.

اتجهت الحكومة الأمريكية منذ ميلادها إلى الاستعانة بالخبرات البشرية المتواجدة خارج الأطر الرسمية وذلك لان القطاع الخاص يستحوذ على خدمات أفضل العقول المتوفرة في البلاد. لذلك أصبحت عملية الاستعانة بالمؤسسات البحثية الخاصة إحدى الضروريات لاستكمال بناء أجهزة الدولة، ورسم السياسات العامة، والاستفادة من خبرات ومعارف المؤسسات البحثية والعاملين فيها من علماء ومثقفين وباحثين. ومع الزمن أصبحت تلك المؤسسات مصدر خبرة ومعرفة، وأداة رقابة، وقناة إعلامية لم يعد بالإمكان إهمالها أو من الحكمة التغاضي عن دورها في الحياة المجتمعية. إذ بينما أصبحت المؤسسات الفكرية مصدر إلهام للقادة السياسيين، أصبح الفكر والمفكرون أداة هامة من أدوات التأثير في مواقف وتوجهات الجماهير. وبسبب ثرائها من الناحية الفكرية، أصبح يطلق عليها اسم "بنوك التفكير" Think Tanks.

تقوم مراكز البحوث والدراسات بالمشاركة في توجيه القرار السياسي من خلال إرساء الأسس الفكرية والعقائدية والفلسفية للبرامج والسياسات الرئيسية. وتشمل نشاطات تلك المراكز

إجراء الدراسات الأكاديمية، والتنبؤ بالتطورات العالمية، وتقييم السياسات القائمة، وتقديم المشورة للسياسيين، والوقوف ضد السياسات والبرامج التي لا تتوافق مع رؤيتها الفلسفية. من أمثلة ذلك ووقوف مراكز البحوث اليمينية المحافظة ضد معظم ما جاء في تقرير بيكر-هاملتون بشأن العراق ودعوته للحوار مع سورية وإيران وإعادة تنشيط عملية السلام العربية-الإسرائيلية، ووقوف مراكز البحوث الليبرالية ضد زيادة أعداد القوات الأمريكية في العراق. وهناك قضايا تتفق عليها مراكز البحوث المحافظة والليبرالية، أهمها الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل.

على الرغم من أن عدد مراكز البحوث والدراسات في أمريكا يقدر بحوالي 1500 مركز، إلا أن المراكز المتواجدة في العاصمة واشنطن، والتي يبلغ عددها حوالي 150 مركزاً، تعتبر أهم المراكز وأكثرها تأثيراً في صنع وتوجيه سياسة أمريكا الخارجية. ويعود السبب في ذلك إلى كون العاصمة تستضيف كل مراكز صنع القرار السياسي، ومكاتب جميع منظمات الضغط السياسي والمصالح الخاصة، ومعظم الشركات العاملة في مجال الصناعات الحربية، ومراكز العديد من النقابات والمؤسسات الخيرية، وأهم مصادر المعلومات التي تزود الوسائل الإعلامية بالمواد الإخبارية، وجميع السفارات الأجنبية، ومعظم المؤسسات الدولية. كما تعود كذلك إلى تقاليد السياسية الأمريكية التي تحتم قيام كل رئيس جديد بتعيين حوالي 5000 شخص في مناصب سياسية وقضائية وإدارية هامة، من بينهم حوالي 700 من الوزراء ونواب الوزراء ومساعدي وزراء وموظفين في البيت الأبيض، وتعيين البقية كسفراء وقضاة ومستشارين وأعضاء في لجان العمل المختلفة التي تتولى دراسة القضايا الهامة. وتأتي غالبية هؤلاء في العادة من بنوك التفكير ومكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المتواجدة في العاصمة. وباحتلال الطاقم الجديد للمناصب الحكومية الهامة تتجه غالبية أعضاء الطاقم القديم إلى بنوك التفكير ومكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية حيث تقوم بشغل المناصب التي أصبحت شاغرة. وهذا يعني أن بنوك التفكير وغيرها من مؤسسات تقوم في الواقع بالاحتفاظ، وبشكل دائم، بحكومة ظل لديها من الخبرة والطموح ما يؤهلها لإدارة الحكم، ويدفعها للعمل الدءوب من أجل الوصول إلى السلطة. ولذلك تقوم الخبرات البشرية أثناء وجودها خارج السلطة بمراقبة أعمال الحكومة ونقد سياساتها، واقتراح البرامج والسياسات البديلة، ونشر الكتب والدراسات التي تعكس وجهة نظرها، والمشاركة في الحملات الانتخابية التي لا تتوقف بهدف الوصول مجدداً للسلطة.

إن الإيمان بأن المعرفة قوة، كان وراء إنشاء بنوك تفكير لإنتاج المعرفة والحصول على القوة. وبسبب قدرة تلك البنوك على متابعة التطورات السياسية والدولية وتحليلها بعيداً عن الارتباطات الوظيفية ووجهة النظر الرسمية، أصبحت تلك المراكز أكثر الأجهزة قدرة على إنتاج المعرفة وأحقها

في الحصول على نصيب وافر من القوة. وعلى العموم، يمكن تلخيص المهام الرئيسية التي تقوم بها بنوك التفكير في مجال صنع وتوجيه السياسة الخارجية في النقاط التالية:

1. تقييم السياسات السابقة ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي السليم.
2. تحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة على مصالح أمريكا الوطنية ومصداقيتها ومكانتها على الساحة الدولية.
3. طرح الأفكار والآراء الجديدة واقتراح السياسات البديلة، خاصة خلال الفترة التي تسبق مباشرة انتقال السلطة من إدارة لأخرى.
4. تقديم المشورة لمؤسسات الدولة ورجالها، أحيانا بناء على رغبة تلك المؤسسات، وفي الغالب بناء على مبادرات ذاتية من البنوك وقياداتها الفكرية.
5. تزويد الإدارات المتتابة بالخبراء المدربين.
6. تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزا لتسلم مقاليد الحكم.
7. التأثير في الرأي العام وصانع القرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات، ونشر الدراسات والكتب، وإصدار النشرات والتقارير الدورية، وإعداد البرامج الإذاعية التلفزيونية.
8. إمداد وسائل الإعلام بالخبراء لتحليل الأحداث، خاصة في أوقات الأزمات.
9. القيام أحيانا بإجراء اتصالات سرية مع جهات أجنبية لحساب الحكومة الأمريكية العمل على جس نبض الغير قبل طرح المبادرات السياسة الحساسة.
10. العمل على بلورة مصالح ومواقف الأمة المشتركة وتجسيد ذاكرتها الجماعية وتنمية قدراتها التراكمية في مجال الفكر والسياسة والاقتصاد والإعلام.

للنشر يوم الثلاثاء 2007-7-10

د. محمد عبد العزيز ربيع professorrabie@yahoo.com

Website: yazour.com